الفصل الثاني

بلاغة الإقناع
في التراث العربي الإسلامي

obeikandl.com

obeikandl.com

المبحث الأول:

الجاحظ وشروط القول المقنع

1- إضاءة حول الحجاج عند الجاحظ

ليس شاغل هذا المبحث الوقوف عند الدور التأسيسي الحاسم الذي اضطلع به الجاحظ في تشكل البلاغة العربية، كما أن المجال لا يسع للم أشتات مشروعه المتوزعة في **رسائله** وكتاب **الحيوان** وكتاب **البيان والتبيين**... إن الغرض محدد في الكشف عن مناحي بلاغة الإقناع لدى أبي عثمان.

لقد استقر في اعتقاد الكثير من الباحثين أن البلاغة العربية توزعها تياران واسعان، تيار بلاغة الصورة والحلية والمحسنات، وتيار بلاغة الخطابة. وقد قرن هذا التيار الأخير غالبا بالجاحظ الذي عد مؤسسه ومحكم خصائصه.

واهتمام الجاحظ ببلاغة الإقناع حكمه أصلا المنطلق المذهبي الذي صدر عنه، فلقد كان منخرطا بشكل قوي في نحلة تعتبر أن اللغة والبلاغة هما سلاح المناظرين والمجادلين الذين يتوخون نصرة مذهبهم والإقناع به. إن هذا المعتزلي الذي كان على رأس إحدى الفرق، وعى بشكل حاد الدور الجسيم للكلام في مقارعة الرأي بالرأي، ومواجهة الخطاب بالخطاب. لذلك أثنى على أصحاب هذه الملكة من المحاججين، لا سيما أهل مذهبه من المعتزلة. إن البعد المذهبي للجاحظ، وولهه بأئمة الحجة والكلام، دفعاه إلى ربط البلاغة بأهداف إقناعية، محددا للكلام أدوارا في "الخصومة"[1] و"منازعة الرجال ومناقلة الأكفاء"[2] و"مناضلة الخصوم"[3]، وفي "الاحتجاج على أرباب النحل ومقارعة الأبطال"[4]،

(1) الجاحظ: البيان والتبيين، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الجيب، بيروت (د.ت)، الجزء الأول، ص 8.

(2) نفسه، ص 12.

(3) نفسه، ص 91.

(4) نفسه، ص 14.

وفي "العلو على الخصم"[1].

إن الإقرار بالبعد الإقناعي للقول والتسليم بفتنته وقدراته الخاصة على التأثير مرده كذلك عند الجاحظ لاشتغاله على الخطبة في مشروعه البلاغي، يقول بدوي طبانه "ولم يطنب الجاحظ [...] في دراسة فن ملحوظ عرف العرب بإجادته والإبداع فيه، وهو فن الشعر، كما أطنب في ذكر الخطابة"[2]. إذ من متن الخطبة الغزير، الذي أورده في كتابه **البيان والتبيين**، استنبط الجاحظ آليات اشتغالها والأدوات التي تتوسلها. ومعلوم أن الخطبة "جنس ارتبط منذ مطلع نشأته بمقاصد نفعية"[3]، لذلك كان طبيعيا أن يطابق الجاحظ بين مدلول البلاغة ومدلول الخطابة، وأن يعنى بالنجاعة الحجاجية للقول أكثر من اعتنائه بوجوه التجميل الأسلوبي. فهذه الأخيرة تقع "على هامش مشاغله غير داخلة في تصوره الكلي للبيان والتبيين"[4]. فحرصه الأول على منفعة القول لا على التوشية فيه.

وعموما، فربط البلاغة بالإقناع تجلى في مشروع الجاحظ من خلال العناية الخاصة التي أفردها لوظيفتي الإفهام والإقناع في القول، ثم من خلال تركيزه على عنصري المقام والمتلقي/ المستمع.

2- الإفهام في بلاغة الجاحظ

في تعريفه الشهير للبيان والذي تناقلته كل البحوث والمصنفات التي تناولت بلاغته، يقول الجاحظ: "البيان اسم جامع لكل شيء كشف لك قناع المعنى وهتك الحجاب دون الضمير حتى يفضي السامع إلى حقيقته ويهجم على محصوله كائنا ما كان ذلك البيان، ومن أي جنس كان الدليل، لأن مدار الأمر والغاية التي يجري إليها القائل والسامع إنما هو الفهم والإفهام فبأي بلغت الإفهام وأوضحت عن

(1) نفسه، ص 176.

(2) بدوي طبانة: البيان العربي، دراسة في تطور الفكرة البلاغية عند العرب ومناهجها ومصادرها الكبرى، مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة الرسالة، الطبعة الثالثة 1381هـ - 1962م، ص 62.

(3) حمادي صمود: التفكير البلاغي عند العرب، أسسه وتطوره إلى القرن السادس (مشروع قراءة) منشورات كلية الآداب منوبة، تونس، الطبعة الثانية 1994، ص 305.

(4) نفسه.

المعنى فذلك هو البيان في ذلك الموضع"[1].

يظهر هذا التعريف أن بلاغة الجاحظ، تكتسي بعدا تداوليا، بحيث تعنى بقضية الإفهام "إفهام السامع، وإقناعه"[2]. فالإفهام بهذا المعنى ينطوي على استحضار الآخر من جهة، واعتبار الوظيفة التواصلية للقول من جهة أخرى.

إن القول الذي يقصر عن اختراق الآخر ويكتفي بنفسه وحليته، يعد قولا عاطلا عن التفهيم، ودون "الصواب وإحراز المنفعة"[3]، فأهمية القول تكمن في الإبانة عن المقاصد والتعلق بأغراض وحاجات تجعل منه وسيلة إجرائية تحقق الرباط المطلوب بين المتكلم والمستمع. إن الإنجاز الكلامي لا يتم عبثا، بل لتحقيق غايات منطلقها الأول الفهم والتبيين. ومن ثم فلا كلام بدون وظيفة، والوظيفة هي قطب الرحى في أي تبليغ لغوي، إنها غاية "ما يروم المتكلم من سامعه"[4].

وجدير بالإشارة، أن إلحاح الجاحظ على وظيفة الإفهام لم يقد إليه الاعتبار البلاغي الصرف، بل حكمته الاستجابة لشروط عامة وسمت الثقافة والمجتمع الإسلاميين خلال هذه الفترة، مصدرها الدين من جهة، وطبيعة الفترة التاريخية التي عاشها الجاحظ من جهة أخرى. فمناط التكليف في الخطاب الديني كان يتوقف على إفهام المكلفين، فلا تكليف مع انعدام هذا الشرط. أما بالنسبة للفترة التاريخية فإن الجاحظ عاش في ظرف تميز بتدفق الموالي نظرا لتوسع الإمبراطورية الإسلامية، وما صاحب ذلك من تعدد اللغات واختلاط الثقافات. من ثم كان الدفاع عن الإفهام عند الجاحظ، وسيلة ضامنة للمحافظة على اللغة وصحتها حتى لا تفقد نجاعتها التداولية باللحن. لذلك نص الجاحظ، سعيا منه، لتبديد أي تشويش محتمل قد يمس عملية الإفهام، على شروط استقامة الكلام، من طلاقة لسان، أي

(1) الجاحظ، البيان والتبيين، مذكور، الجزء الأول، ص 76.

(2) محمد عابد الجابري: نقد العقل العربي (2) بنية العقل العربي، دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية، المركز الثقافي العربي، بيروت – البيضاء، الطبعة الثالثة 1993، ص 25.

(3) الجاحظ: البيان والتبيين، مذكور، الجزء الأول، ص 136.

(4) حمادي صمود: التفكير البلاغي...، مذكور، ص 200.

خلوه من اللجلجة والتمتمة واللثغة والفأفأة والتقعير والتشديق[1]، واختيار الألفاظ المناسبة والحرص على الإبانة وكشف المعنى.

يبقى الإفهام إذن، الوظيفة المركزية للبلاغة في منظور الجاحظ، بحيث لا قيمة للوجوه الأسلوبية "إلا إذا كانت تساعد على الإفضاء إلى البغية وتعين على تحقيق الغرض"[2]. لا غرو في ذلك، فالجاحظ مقتنع بأن "مدار الأمر على البيان والتبيين وعلى الإفهام والتفهم، وكلما كان اللسان أبين كان أحمد"[3].

3- وظيفة الإقناع في بلاغة الجاحظ

يقول الدكتور محمد العمري: "إن تحليل استراتيجية كتاب **البيان والتبيين** للجاحظ يكشف بكل وضوح أن هذا الكتاب محاولة لوضع نظرية لبلاغة الإقناع مركزها الخطاب اللغوي الشفوي"[4]. فلقد انتبه الجاحظ إلى سلطان الكلام وعارضة الاحتجاج، وما لهما من مفعول قوي في الاستمالة وجلب انخراط المستمعين. لذلك ربط البلاغة بالإقناع، يقول: "جماع البلاغة البصر بالحجة والمعرفة بمواضع الفرصة""[5]. فالبلاغة تغدو وسيلة للتأثير على المستمع، والظهور عليه وإقناعه بالرأي. إن القول البليغ منذور لتحويل حياد المتلقي أو معارضته إلى تجاوب. هذا القول المقنع المضطلع بإيقاع التصديق، هو نفسه الذي التمسه موسى بن عمران [عليه السلام] من ربه، وقد استبد به التهيب والرهبة من لقاء فرعون ﴿وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسِلْهُ مَعِي رِدْءًا يُصَدِّقُنِي...﴾ ويعلق الجاحظ: "رغبة منه [موسى] في غاية الإفصاح بالحجة، والمبالغة في وضوح الدلالة لتكون الأعناق إليه أميل، والعقول عنه أفهم، والنفوس إليه أسرع"[6].

وقد لخص الدكتور محمد العمري الأغراض الإقناعية التي يحققها القول حسب تصور الجاحظ في "استمالة القلوب وميل الأعناق والتصديق وفهم العقول

(1) الجاحظ: البيان والتبيين، مذكور، الجزء الأول، ص 15.
(2) حمادي صمود: التفكير البلاغي...، مذكور، ص 200.
(3) الجاحظ: البيان والتبيين، مذكور، الجزء الأول، ص 11.
(4) محمد العمري: "المقام الخطابي والمقام الشعري في الدرس البلاغي"، مذكور، ص 11.
(5) الجاحظ: البيان والتبيين، مذكور، الجزء الأول، ص 88.
(6) الجاحظ: البيان والتبيين، مذكور، الجزء الأول، ص 7.

وإسراع النفوس والاستمالة والاضطرار والتحريك وحل الحبوة"[1]. وهي أغراض ينجزها الخطاب متى سلم صاحبه من العي والحبسة، وتوقف اللسان وضيق الصدر، ومتى وفر لقوله مقومات الإبلاغ والصحة والإيضاح ووضوح الدلالة والحجة والترتيب... بعبارة مركزة، لا ينجز مهام الاحتجاج والمناظرة والمنازعة إلا قول مقنع أي "فصل الخطاب" يقول عمرو بن عبيد فيما نقله عنه الجاحظ: "إنك إن أوتيت تقرير حجة الله تعالى في عقول المكلفين، وتحقيق المؤونة على المستمعين، وتزيين تلك المعاني في قلوب المريدين بالألفاظ المستحبة في الآذان المقبولة عند الأذهان رغبة في سرعة استجابتهم ونفي الشواغل عن قلوبهم، بالموعظة الحسنة على الكتاب والسنة كنت قد أوتيت فصل الخطاب"[2].

4- إلزامات المقام ودورها في الإقناع

يقول بشر بن المعتمر صاحب الصحيفة المشهورة في **البيان والتبيين**، فيما يرويه الجاحظ عنه، "والمعنى ليس يشرف بأن يكون من معاني الخاصة، وكذلك ليس يتضع بأن يكون من معاني العامة، وإنما مدار الشرف على الصواب وإحراز المنفعة مع موافقة الحال وما يجب لكل مقام من المقال"[3].

وفق هذا التوجيه، تكون مراعاة المقام شرطا لازما في كل تواصل بياني يروم "المنفعة" و"الصواب". وقد تواترت في **البيان والتبيين** جملة من المصطلحات التي دلت على هذا الشرط، ومنها "الموضع" و"المقام" و"الحال" و"الأقدار" و"المشاكلة" و"المطابقة". وهي حسب حمادي صمود: "فروع عن أصل ثابت في تفكيره [الجاحظ] لم يتبلور على الصعيد الاصطلاحي هو فكرة "المناسبة" و"الملاءمة""[4] ويكتسي المقام عند الجاحظ طابعا تداوليا يجعله يلف كل عملية القول، فالمتكلم محكوم باعتبار مخاطبه، وباعتبار التلاؤم بين الغرض وصورة قوله، واعتبار السياق الذي يرد فيه الخطاب.

(1) محمد العمري: البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء – بيروت 1999، ص 198.

(2) الجاحظ: البيان والتبيين، مذكور، الجزء الأول، ص 81.

(3) نفسه، ص 136.

(4) حمادي صمود: التفكير البلاغي، مذكور، ص 209.

فبخصوص المخاطب تقتضي "موافقة الحال" أن يراعي المتكلم قدر مخاطبيه، ومنزلتهم الاجتماعية. فالقول لا يقنع إذا لم يكن موجها أي مكيفا بحسب الحاجات الخاصة التي تقتضيها فئات المخاطبين. فالوضعيات تختلف والمراتب تتباين والأفهام تتفاوت. لذلك يتوجب على المتكلم أن يوائم بين طبقات القول وطبقات وأحوال المستمعين، لأن مدار الأمر على إفهام كل قوم بقدر طاقاتهم والحمل عليهم على أقدار منازلهم.. فتكون للمتكلم القدرة على أن يجعل "لكل طبقة كلاما، ولكل حالة من ذلك مقاما، حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات"[1].

نجاعة الخطاب وفعله في المخاطب رهينان إذن باستحضار المتكلم لطبيعة المستمعين ومواقفهم وظروفهم... فالقول المقنع لا يكون غفلا بل حاملا لانتظارات المتلقين.

هذه المراعاة لحال المخاطب هي الضامن لإخلاص هذا الأخير وانشداده، ولقد وعى الجاحظ بشكل حاد ضرورتها. لذلك لم يشأ فقط أن يحض نظريا على التزامها بل تمثلها تطبيقيا في كتاباته، حتى راعى في مصنفاته ما سماه الدكتور محمد عابد الجابري بـ"البيداغوجية البيانية [...] بيداغوجية تضع السامع وأحواله النفسية موضع الاعتبار الكامل، ولذلك نجده يلجأ في كتابه إلى التنويع والاستطراد قصد الترويح عن السامع وشده إليه"[2].

أما بخصوص المبدأ الثاني في مراعاة المقام، فيتوجب على المتكلم، حسب الجاحظ، عدم الفصل بين مقصد القول وصورته. إذ لكل غرض بناء مناسب. فلا وجود لبلاغة مطلقة تفي بكل الحاجات، بل البلاغة بلاغات والكلام صفات. ولكل وجه من وجوهه مقصد مخصوص، فللإيجاز مقصده، وللإطالة غرضها... يقول الجاحظ محددا هذا الإلزام في المقام "[فقد نستعمل] الأرجاز عند المتح وعند مجاثاة الخصم، وساعة المشاولة، وفي نفس المجادلة والمحاورة، وكذلك

(1) الجاحظ: البيان والتبيين، مذكور، الجزء الأول، ص 138.

(2) محمد عابد الجابري: نقد العقل العربي (2) بنية العقل العربي، مذكور، ص 25.

الأسـجاع عنـد المنافـرة والمفاخـرة... والمنثـور فـي خطب الحمالـة وفي مقامات الصلح وسل السخيمة، والقول عند المعاقدة والمعاهدة"[1].

وعليـه فـإن تحقيـق اسـتجابة المخاطـب يقتضـي أن يتشـاكل بنـاء الكلام مع غرضـه. فمـن شـأن هـذه العمليـة أن تركز اتجـاه الكلام وتقوده إلـى مرامه، وليس ذلـك إلا بالإقنـاع. فبـدون ذلك، وبدون "احتـرام القصد، والغفلة عن علاقة صورة الكلام بوظيفته، قد يتجاوز الإخلال بها إلى خلق حالة في السامع معاكسة لما كنا نروم منه"[2].

هكذا يتضح أن إلحاح الجاحظ على مطابقة المقال للمقام هو وسيلة للإقناع وليس مظهر تجميل أسلوبي.

إن التركيز على الإفهام، والالتزام بمراعاة المقام، يعكسـان دفاعا واضحا من لدن الجاحظ عن شفافية الخطاب وقوته المرجعية من جهة، كما يترجمان حرصه علـى نجاعـة الاسـتراتيجية التبليغيـة في القـول لكي يخدم غاياتـه الإقناعية. لذلك انطبـع النسـق البلاغـي للجاحظ بـ"طابع نفعي واضح يمكـن أن يعد بدون مبالغة، أكمـل محاولـة فـي التراث اللغوي العربي لتأسـيس ما يسـمى بنفعيـة الخطاب La pragmatique du discours"[3].

(1) الجاحظ: البيان والتبيين، مذكور، الجزء الثالث، ص 6.
(2) حمادي صمود: التفكير البلاغي...، مذكور، ص 212.
(3) حمادي صمود: التفكير البلاغي...، مذكور، ص 300-301.

obeikandl.com

المبحث الثاني:

إسحاق بن وهب وبيان الحجة

1- إضاءة حول الحجاج عند ابن وهب

غير بعيد عن الأفق البياني الذي فتحه الجاحظ واستنادا إليه بـ"المخالفة والتكميل"[1]، ألف أبو إسحاق بن إبراهيم بن وهب كتابه المسمى **البرهان في وجوه البيان**، بحيث تمكن من تنظيم أمشاج المساهمات البيانية التي سبقته في دراسة عكست ميولا شيعية واضحة، واستبطنت أثر الجاحظ وما قدمه الأصوليون والمتكلمون... وقد اعتمدت هذه الدراسة الترتيب المنطقي وعكست جهدا بالغا في التصنيف، لدرجة أن وصمت بالجفاف من لدن الدكتور عباس ارحيلة[2].

وقد أعادت هذه الدراسة بوصفها مشروعا في "البيان المعرفي"[3] صوغ أقسام البيان والاصطلاح عليها.

2- البيان عند ابن وهب

إذا كان الجاحظ قد حدد وجوه البيان في خمسة أنواع هي "اللفظ والإشارة والعقد والخط والحال"[4]، فإن ابن وهب جعلها أربعة، وهي: "بيان الأشياء بذواتها" ويسميه "بيان الاعتبار"، و"البيان الذي يحصل في القلب عند إعمال الفكر"، ويسميه "بيان الاعتقاد"، و"البيان باللسان" ويسميه "بيان العبارة" وأخيرا "البيان بالكتاب"[5].

(1) محمد العمري: البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، مذكور، ص 211.

(2) عباس ارحيلة: البحوث الإعجازية والنقد الأدبي إلى نهاية القرن الرابع الهجري، تصدير الدكتور امجد الطرابلسي، دار اليمامة للنشر والإعلام، مطبعة دار وليلي، مراكش، الطبعة الأولى 1997، ص 305.

(3) محمد عابد الجابري: نقد العقل العربي (2) بنية العقل العربي، مذكور، ص 33، ومحمد العمري: البلاغة العربية وأصولها وامتداداتها، مذكور، ص 213.

(4) الجاحظ: البيان والتبيين، الجزء الأول، ص 76.

(5) إسحاق بن وهب: البرهان في وجوه البيان، تقديم وتحقيق الدكتور حفني محمد شرف، مكتبة الشباب، القاهرة 1969، ص 56.

وبيان الاعتبار عند ابن وهب هو بيان الحال، حال الكائنات والأشياء ومشاهد الطبيعة، وتأثيرها على إدراك الإنسان، ذلك أن "الأشياء تبين بذواتها لمن تبين، وتعبر بمعانيها لمن اعتبر"[1]، سواء أظهر بيانها أم خفي. وحسب ابن وهب فإن الظاهر يدرك بالحس أو بديهة العقل. أما الخفي/ الباطن فالوسيلة إليه طريقان: القياس والخبر.

أما بيان الاعتقاد، فـ"يحصل في القلب عند إعمال الفكر واللب"[2]، وهذا النوع ثلاثة أضرب: حق ومشتبه به وباطل[3]. وهذا الوجه الثاني للبيان قائم أصلا على كيفية فهم وإدراك وتأويل الناظر للأشياء.

أما بيان العبارة فقد خصص له ابن وهب أوسع أركان الكتاب، وهو عنده تارة بيان اللسان، وتارة أخرى بيان القول. وبيان العبارة صنفان، بيان ظاهر لا يحتاج إلى تفسير، وبيان باطن يتوصل إليه بالقياس والنظر والاستدلال والخبر.

وأخيرا، وقف ابن وهب عند بيان الكتاب إذ اعتبره "أبقى أثرا"[4]. وهو لا يقتصر عنده على الشاهد، بل يعم نفعه الشاهد والغائب. وقد صنف ابن وهب هذا البيان، باعتبار المختصين في كل فن منه، إلى خمسة أصناف: كاتب خط وكاتب لفظ وكاتب عقد [الحساب] وكاتب حكم وكاتب تدبير...

3- البعد الإقناعي لبيان ابن وهب

استند البيان في **البرهان** إلى الاستدلال والإقناع. ومن ثم، ارتبطت بلاغة ابن وهب شأنها في ذلك شأن بلاغة الجاحظ بالاتجاه الخطابي. ويمكن تلمس الصفة الإقناعية في دفاع ابن وهب عن البيان المعرفي، حين اعتبر بأن وجوه البيان تشف عن العملية العقلية وتعكس نشاطها. فالناس يدركون الوجود ومشاهده عن طريق العقل والحواس (الاعتبار) ثم يختزنون هذه المعارف، فتركز في نفوسهم لتصبح اعتقادا ينقلونه إلى غيرهم بالعبارة والكتاب، فيحققون بذلك تداوله.

(1) نفسه، ص 65.
(2) إسحاق بن وهب: البرهان في وجوه البيان، مذكور، ص 56.
(3) نفسه، ص 86.
(4) نفسه، ص 254.

بهذا التصور، لم يكن ابن وهب يفصل بين العقل والبيان، ودليل ذلك مقدمته المستفيضة حول العقل والإعلاء من قدره. فالبيان ناجم عن إعمال الإنسان النظر العقلي في الأشياء، والأشياء دليل العقل. ولا بيان بدون دليل عقلي. لذلك يعتبر الجابري بأن العقل والبيان عند ابن وهب "متكاملان ومتداخلان"[1]، وهكذا يظهر أن منشأ البيان عند ابن وهب إقناعي، بحيث لا يقوم إلا بدليل أو شاهد.

يصدر البيان عند ابن وهب بالاستنباط المعرفي الناجم عن الاعتبار والاعتقاد، ويتداول بالعبارة والكتاب. هذه الطبيعة المعرفية للبلاغة ميزت كثيرا من النظريات الحجاجية قديما وحديثا، فأرسطو استند إلى المنطق في بلاغته، وبيرلمان استند إلى المنطق غير الصوري، وكريز إلى المنطق الطبيعي، وميشال ماير إلى الفلسفة.

اهتم ابن وهب في مشروعه البياني بالقياس، وقد أفاض في تفصيل جوانبه موليا إياه عناية خاصة مقارنة مع التشبيه. واللافت هو التعريف الدقيق الذي حد به القياس، يقول: "وليس يجب القياس إلا عن قول يتقدم فيكون القياس نتيجته، كقولنا: إذا كان الحي حساسا متحركا، فالإنسان حي، وربما كان ذلك في اللسان العربي مقدمة أو مقدمتين، أو أكثر على [قدر] ما يتجه من إفهام المخاطب. فأما أصحاب المنطق فيقولون: إنه لا يجب قياس إلا عن مقدمتين لإحداهما بالأخرى تعلق (...) وإنما يكتفى في لسان العرب بمقدمة واحدة على التوسع وعلم المخاطب"[2].

ليس أوضح من هذا النص دليلا وشاهدا على استيعاب ابن وهب للآلية الرئيسية في بلاغة الإقناع (القياس) والاهتمام بنوعه الخطابي، وهو الأنسب للغة الطبيعة. أي ما يعرف في الدراسات الحجاجية منذ أرسطو بالقياس المضمر. أكثر من ذلك، فقد وقف ابن وهب بشكل مباشر على ما يقوم به الإقناع، وهو الانتقال من المقدمات إلى النتائج، أي ما يسميه ديكرو بـ"الحركة الحجاجية"[3].

وفضلا عن ذلك، فإن ابن وهب واع بالبعد الحجاجي للقياس وبوقوع هذا

(1) محمد عابد الجابري: نقد العقل العربي (2) بنية العقل العربي، مذكور، ص 34.

(2) إسحاق بن وهب: البرهان في وجوه البيان، مذكور، ص 68.

(3) ينظر: Oswald Ducrot: les échelles argumentatives, op. cit,

الأخير في مواضع الالتباس والخلاف، أو "المشكلي"[1] بتعبير ميشال ماير. يقول ابن وهب معبرا عن هذا الوعي "فالظاهر مستغن بظهوره عن الاستدلال عليه والاجتماع عليه لأنه لا خلاف له، والباطن هو المحتاج إلى أن يستدل عليه بضروب الاستدلال"[2].

فالاستدلال يتدخل في "الخفي" وفي اكتشاف العلاقات الثاوية وبناء العلاقات الجديدة، كما يترافق لزوما مع التأويل في مواضع التشابه والاحتمال.

وفق تصور ابن وهب، فإن الآراء والاعتقادات التي يتبناها الإنسان لا تتعداه إلى غيره، إلا اعتمادا على العبارة أو القول. ويعتبر ابن وهب هذا البيان: "أعم نفعا لأن الإنسان يشترك فيه مع غيره"[3].

وظاهر أن ميزة القول وأفضلية الخطاب نابعتان من خاصية الاشتراك التي تطبعه، إذ يتيح التفاعل بين المتخاطبين. فالقول لا يكون إلا حواريا. ومعلوم أن بلاغة الإقناع لا تقوم إلا في علاقة بالآخر، ولا تشتغل إلا حيث يشتغل الحوار، وحين تشتغل العلاقات التخاطبية بين الذوات المتكلمة، يقول الدكتور طه عبد الرحمان: "فكل متكلم يتوجه إلى غيره مطلعا إياه على ما يعتقد وما يعرف، ومطالبا إياه بمشاركته اعتقاداته ومعارفه"[4]، وإلى الرأي نفسه ينتهي أبو بكر العزاوي حينما يقر بأن تبليغ خطاب ما يتوخى دائما "التخاطب والتواصل مع الآخرين"[5].

إن قرن القول بالخاصية الحوارية هو ما حدا بابن وهب إلى التركيز في البرهان على الأجناس الخطابية التي تحكمها المواجهة الاقتناعية مثل "أدب الجدل"، و"أدب الحديث" واللذين خصهما بمتابعتين متجاورتين، منتبها بذلك لأشكال حوارية لم يهتم بها سابقوه من البلاغيين. وقد جعل ابن وهب الجدل مجادلة ليدل على طابعه التفاعلي، كما ربطه بالاختلاف، أي استحضار الآخر،

(1) ينظر: Michel Meyer: Introduction à Aristote, Rhétorique, op. cit,

(2) إسحاق بن وهب: البرهان في وجوه البيان، مذكور، ص 68.

(3) نفسه، ص 58.

(4) طه عبد الرحمان: في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، مذكور، ص 37.

(5) أبو بكر العزاوي: "الحجاج والشعر، نحو تحليل حجاجي لنص شعري"، مجلة (دراسات سيميائية أدبية لسانية)، العدد السابع 1992، ص 101.

واعتماد الحجة، يقول في تعريف الجدل والمجادلة بأنهما "قول يقصد بهما إقامة الحجة فيما اختلف فيه اعتقاد المتجادلين"[1]. أما الحديث، فلا يمكن أن يسلم، حسب ابن وهب من معايب القول، إلا إذا راعى المستمع بوصفه الطرف التخاطبي المعني بهذه العملية، أما العناية بالكلام وحده فلا تكفي، فمن الضروري "أن يقدر المحدث مقدار كلامه ومقدار نشاط مستمعه"[2].

إذا كانت بلاغة الإقناع تشتغل على الاحتمال والمتشابه، فإن آراء ابن وهب البيانية عكست إحاطة واعية بهذا المجال، الذي يشكل موضوعها، فـ"المشبه يحتاج إلى تقويته بالاحتجاج فيه"[3]، و"المشبه (...) يحتاج إلى التثبت فيه وإقامة الحجة على صحته"[4].

وفق هذا السياق، يبدو البيان الذي يبنيه ابن وهب إقناعيا لا يشتغل على المقدمات القطعية والضرورية، بل يتعلق بما هو ظني فيها، ليكون هدف هذا البيان بناء المعرفة عن "طريق التصديق لا على اليقين والحجة على معنى الإقناع لا البرهان"[5]. بهذه العبارات الصريحة، الحاملة لصدى أرسطو والتي ستتكرر لاحقا في مدونات بلاغة الإقناع إلى اليوم، يعلن ابن وهب عن الاختيار الحجاجي الذي يؤطر بيانه. كما يحدد مسافة اختلاف هذا الاختيار عن مقومات المنطق الصوري. وتلك هوية الحجاج يجلوها ابن وهب كما جلاها أرسطو قبله، يقول ميشال ماير: "إن أرسطو وهو يقحم الملتبس، ترك مكانا للبلاغة"[6].

إن هذا الوعي بالطبيعة الحجاجية للقول والمعرفة قاد ابن وهب إلى اعتبار الظن سبيلا خطابيا ومعرفيا، يخصب البحث في الخبر وفحص القضايا. وعلى الرغم من أنه لا يرتقي إلى مرتبة الحق واليقين، فهو وسيلة لإيقاع التصديق، ومن ثم أقر بأهليته غير المنقوصة في الاكتساب المعرفي، يقول في ذلك: "وأما الظن

(1) إسحاق بن وهب: البرهان في وجوه البيان، مذكور، ص 176.
(2) نفسه، ص 248.
(3) نفسه، ص 86.
(4) نفسه، ص 86-87.
(5) نفسه، ص 87.
(6) Michel Meyer: Introduction à Aristote, Rhétorique, op. cit, p. 15.

فإنه إذا قويت شواهده وعضده من الرأي ما يوجبه فإنما يجب العمل عليه"[1]. وابن وهب إذ يحتفي بالظن، لا يساير غلو السوفسطائيين، فالظن لا يجب أن يخرج إلى المحال، وأن يخالف العرف والعادة، مثل "اعتقاد السوفسطائيين أنه لا حقيقة لشيء من الأشياء"[2].

وفي السياق نفسه، حرص ابن وهب على الانتباه للمغالطة في مقدمات القضايا الملتبسة. وبذلك لا يبتعد مشروعه عن تقاليد الباحثين في بلاغة الإقناع، والذين اعتبروا اكتشاف المغالطة آلية من آليات تقويم الحجاج، يقول في وضوح: "وأن ننظر فيما أتى من الصنف الثاني الذي وقع الاشتباه فيه وادعى كل قوم إصابة الحق فيه، فإن كان مما أتى من جهة القياس احتفظنا فيه بتصحيح المقدمات التي أنتجته وحراستها من المغالطة"[3].

ما يثبت جليا السمة الإقناعية لمشروع ابن وهب البلاغي، أنه لا يفتأ على امتداد **البرهان** يردد بأن الحجة هي الوسيلة المتاحة في تحصيل المعرفة أو تحقيق الاعتقاد، في "التثبت" أو "النفي" وفي "تصديق المشتبه" أو "اكتشاف الباطل". لا غرو أن يكون لفظ (الحجة) ومشتقاته الأكثر تواترا في الجهاز المفاهيمي الذي توسله، مما يصح معه أن يسمى بيانه ببيان الحجة.

(1) إسحاق بن وهب: البرهان في وجوه البيان، مذكور، ص 87.
(2) نفسه، ص 88.
(3) نفسه، ص 89.

المبحث الثالث:

السكاكي وبلاغة الاستدلال

1- إضاءة حول الحجاج عند السكاكي

مع السكاكي، وصلت البلاغة العربية مرحلة التقعيد، بحيث تمكن من تنظيم أقسامها عبر جهد اقترن فيه التجميع بالتصنيف. ولذلك يقول الدكتور محمد عابد الجابري إن "مفتاح العلوم هو بالنسبة للدراسات البيانية بمثابة الأورغانون"[1].

وعلى الرغم من أن العديد من المتابعات التراثية والحديثة عدت **المفتاح** سببا في استغلاق مباحث البيان العربي وجمودها، إذ يقول بدوي طبانة في هذا السياق: "والواقع أنه لم يفسد البلاغة العربية أو البيان العربي، مثل تمحيص السكاكي وتهذيبه وترتيبه"[2]، إلا أن هذه الحملة المناهضة للمفتاح لا يمكن أن تحجب الوضع المرجعي الذي حظي به في تاريخ البلاغة العربية. فلقد استندت إليه تلخيصات وشروح غزيرة، ولفترة زمنية طويلة، حتى إن بدوي طبانة نفسه تساءل في استغراب "ولسنا نعرف السحر العجيب الذي سحر العلماء وفتنهم بكتاب السكاكي فجعلهم ينسون أنفسهم وينكرون ملكاتهم ليسيروا في ركاب السكاكي، وفي قيد كتابه حتى جعلوه القطب الذي يدورون حوله، والغاية التي يبممونها"[3]. كما أن مهاجمة الكتاب لا يمكن أن تخفي جانب التميز الذي وسمه، حين اختار مقاربة مختلفة وسع فيها علاقة البيان العربي بالمنطق. لذلك صح أن يعتبر **المفتاح** نموذجا لبلاغة عربية "معضودة بالمنطق"[4].

2- الاستدلال في بلاغة السكاكي

إذا كانت بلاغة الإقناع لدى أرسطو غير منفصلة عن مشروعه في الجدل

(1) محمد عابد الجابري: نقد العقل العربي (2) بنية العقل العربي، مذكور، ص 90.

(2) بدوي طبانة: البيان العربي...، مذكور، ص 250-251.

(3) نفسه، ص 254.

(4) محمد العمري: البلاغة العربية، أصولها وامتداداتها، مذكور، من الصفحة 477 إلى الصفحة 497.

والمنطق، فإن رفد البلاغة بالمنطق عند السكاكي جعل بعض جوانب بلاغته إقناعية، وذلك ما يفصح عنه تصوره للبلاغة ومباحثها، واهتمامه بالمقام والمستمع، وانتباهه للاستدلال واللزوم في البيان.

تصبح البلاغة لدى السكاكي علم الأدب، وأنواع هذا العلم عنده، هي علم الصرف وتمامه، وعلم النحو وتمامه، وتمام تمامه. أما تمام علم الصرف، فهو علم الاشتقاق، وأما تمام علم النحو فهو علم المعاني والبيان، وأما تمام علم المعاني والبيان فهو علم الحد والاستدلال. بذلك يكون الكتاب ثلاثة مباحث:

- **القسم الأول**: في علم الصرف.
- **القسم الثاني**: في علم النحو.
- **القسم الثالث**: في علمي المعاني والبيان[1].

وواضح من طبيعة مشروع السكاكي إقراره بتقاطع البلاغة (أساسا علمي المعاني والبيان) مع النحو من جهة، والمنطق (الحد والاستدلال) من جهة ثانية. هذا الربط الثلاثي يستعيد فيه السكاكي مقولة "معاني النحو" التي بلورتها مقاربة عبد القاهر الجرجاني، إذ للنحو نظامه الذي يشكل منطقا داخليا للغة العربية، والبلاغة أو "نظم الكلام" ليس إلا التزاما بمقتضيات هذا المنطق وانضباطا لسمته، ومعلوم أن النظم "أساس البلاغة المقامية أي بلاغة النجاعة التواصلية"[2].

وجدير بالملاحظة أن الدراسات الحجاجية المعاصرة تركز على علاقة البلاغة بالنحو، ولعل أبحاث أوزفالد ديكرو حول العوامل والروابط الحجاجية تشكل نموذجا دالا على ذلك.

وفي الربط الثاني، يصر السكاكي على إدماج الحد والاستدلال في علمي البيان والمعاني، يقول: "ولما كان تمام علم المعاني بعلمي الحد والاستدلال لم أر بدا من التسمح بهما"[3]. إن الهدف من هذا "الإصحاب"، والكلمة للسكاكي، بناء بلاغة الخطاب على نظام استدلالي وليس على المنزع البديعي، بحيث يصبح

(1) السكاكي: مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية 1407هـ - 1987م، ص 7-8.

(2) محمد العمري: البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، مذكور، ص 485.

(3) السكاكي: مفتاح العلوم، مذكور، ص 6.

البيان مؤسسا على نظام العقل، مما يجعل البلاغة معرفة واستدلالا.

بإقرار التعايش إذن بين المنطق والنحو وعلمي البيان والمعاني، قاد السكاكي البلاغة نحو "مجالها التطبيقي المثالي: الخطاب الإقناعي المرتبط بمقامات ملموسة محددة"[1].

لا يكفي التخييل أو فقط الأسلوب الفني في البلاغة، بل إن هذه الأخيرة لا تستقيم إلا باعتماد الدليل والاستدلال، يقول السكاكي في ذلك: "وعندك علم أن مقام الاستدلال بالنسبة إلى سائر مقامات الكلام جزء واحد من جملتها، وشعبة فردة من دوحتها، علمت أن تتبع تراكيب الكلام الاستدلالي ومعرفة خواصها مما يلزم صاحب علم المعاني والبيان"[2].

3- دور المقام في الإقناع

إن بلاغة السكاكي المحكومة بالنجاعة التواصلية والبعد الإقناعي قد ركزت على المقام والمستمع، وجعلتهما مدار علم البيان والمعاني، بحيث يعتبر صاحب **المفتاح** أن الكلام لا يكون مطلقا، بل تحدده طبيعة المقام. وفعالية القول في مناسبته لمقتضى الحال. وقد أفرد السكاكي للعبارة المتواترة في التراث العربي الإسلامي (لكل مقام مقال)، جزءا من متابعته البلاغية بحيث يقول: "لا يخفى عليك أن مقامات الكلام متفاوتة، فمقام التشكر يباين مقام الشكاية، ومقام التهنئة يباين مقام التعزية، ومقام المدح يباين مقام الذم (...) ومقام البناء على السؤال يغاير مقام البناء على الإنكار"[3]. هكذا تتحدد لدى السكاكي عناصر بلاغة مقامية أساسها "مطابقة الكلام لمقتضى الحال" وتوافقه مع سياقات تلفظه. والملاحظ أنه لم يقصر المقام على الموقف الخارجي، بل اعتبر العلاقات بين المكونات اللغوية مقاما داخليا ملزما. فكما أن "لكل حد ينتهي إليه الكلام مقام"[4]، فإن "لكل كلمة مع صاحبتها مقام"[5]. فالحال يبني الخطاب، والخطاب يبني بعضه بعضا. بهذا

(1) محمد العمري: البلاغة العربية...، مذكور، ص 489.
(2) السكاكي: مفتاح العلوم، مذكور، ص 432.
(3) السكاكي: مفتاح العلوم، مذكور، ص 168.
(4) نفسه.
(5) نفسه.

الانتباه، لا يكون السكاكي بعيدا عن جهود التداولية في اللسانيات الحديثة.

لا يغيب عن بلاغة السكاكي المقاصدية الاهتمام بالمستمع، بحيث لا تتحدد قيمة الكلام إلا بقدر ما يواتي حال المخاطب أو يجيب عن حاجاته. ومن ثم قسم أبو يوسف الكلام، بحسب تمام المراد منه إلى نوعين: كلام خبري يروم إخبار السامع عن أمر أو شيء، وكلام طلبي يقوم على استدعاء مطلوب منه. والفيصل في هذا التصنيف المقصد والسامع، يقول: "فإذا اندفع المتكلم في الكلام مخبرا لزم أن يكون قصده في حكمه بالمسند للمسند إليه في خبره ذاك إفادته للمخاطب متعاطيا مناطها بقدر الافتقار"[1] فبقدر حاجة المستمع تكون صيغة القول.

وهكذا، فإن الخبر الابتدائي يلقى إلى "من هو خالي الذهن عما يلقى إليه"[2]، أما الخبر الطلبي فيتوجه إلى مخاطب شاك ومتردد في مضمون الخبر الذي يحمل إليه، يقول "وإذا ألقاها [الجملة الخبرية] إلى طالب لها، متحير طرفاها عنده دون الاستناد، فهو منه بين بين لينقذه عن ورطة الحيرة، استحسن تقوية المنقذ بإدخال الكلام في الجملة... وسمي هذا النوع من الخبر طلبيا"[3]. أما الخبر الإنكاري فمقصده مخاطب منكر وجاحد، يحتاج كي يتبدد إنكاره للاستعانة بأكثر من مؤكد، يقول السكاكي: "وإذا ألقاها [الجملة الخبرية] إلى حاكم فيها بخلافه، ليرده إلى حكم نفسه، استوجب حكمه ليترجح تأكيدا بحسب ما أشرب المخالف الإنكار في اعتقاده (...) ويسمى هذا النوع من الخبر إنكاريا"[4].

وبخصوص صنف الطلب، فإن المتكلم يلقي الكلام فيه طالبا "التصور" أو "التصديق"، أو "التثبت" أو "الانتفاء"، وهي استدعاءات ترتبط بالمخاطب. وبتبدل وضعيات المخاطب يكون الطلب إما ارتباطا بمقتضى الظاهر أو خروجا عنه. فالأمر أو النهي بوصفهما قولين طلبيين مثلا، يستعملان في الحقيقة "على سبيل الاستعلاء"[5] ولكنهما قد يستعملان في مقامات وحالات معينة للمخاطب

(1) نفسه، ص 170.
(2) نفسه، ص 180.
(3) نفسه، ص 170.
(4) السكاكي، مفتاح العلوم، مذكور، ص 171.
(5) نفسه، ص 318-320.

على سبل أخرى مثل ""الإذن" و"التضرع" و"التلطف" و"الالتماس" و"الدعاء" و"التهديد"..."[1].

من خلال الاهتمام بالمقام والمستمع، يكون السكاكي قد ربط البلاغة بمناسبة المقام والأحوال، وبالتصرف في القول بحسب المقاصد. وبلاغة تقوم على التصور التداولي المقصدي هي حتما بلاغة إقناعية.

4- الطبيعة الاستدلالية للصورة البيانية

إن التصوير البياني عند السكاكي لا يقوم على مجرد التخييل، أو يستند فقط إلى الاختراع، بل إن جوهره استدلالي، ما دام مرجعه "اعتبار الملازمات بين المعاني"[2]. وهكذا فالتصوير عملية استدلالية تقوم على الانتقال من المعنى إلى معنى المعنى، أو من الدلالة الوضعية إلى دلالة أخرى عقلية. الأولى دلالة مطابقة والثانية دلالة مستلزمة. وهذه الملازمة بين المعاني تتم من جهتين، جهة الانتقال من ملزوم إلى لازم، وجهة الانتقال من لازم إلى ملزوم. فالجهة الأولى مجاز يكون الانتقال فيه "من الملزوم إلى اللازم كما تقول (رعينا غيثا)، والمراد لازمه وهو النبت.. أما الجهة الثانية فكناية ينتقل فيها من اللازم إلى الملزوم، كما تقول فلان طويل النجاد، والمراد طول القامة الذي هو ملزوم طول النجاد، فلا يصار إلى جعل النجاد طويلا أو قصيرا، إلا لكون القامة طويلة أو قصيرة"[3]. يبني السكاكي إذن وجوه البيان على الاستدلال واللزوم، وبذلك ينزع عن البيان شرنقة الزخرف والتفنن ليربطه بالبعد الإقناعي. إذ هدف البيان حجاجي عند السكاكي يتعلق بـ"تحصيل المطلوب" مما يعني خدمته لمقصدية المتكلم ضمن سياق تخاطبي معين. فالبيان يبنى بالدليل وليس بالتحسين الأسلوبي، ومعرفة "كيفية نظم الدليل"[4] ضرورية لمن يتوخى إتقان بناء التشبيه أو الاستعارة أو الكناية... أكثر من ذلك، فالبيان لا يكون حسب السكاكي إلا بالادعاء ثبوتا أو نفيا، إذ

(1) نفسه، ص 319-320.
(2) نفسه، ص 330.
(3) نفسه، ص 331.
(4) السكاكي: مفتاح العلوم، مذكور، ص 435.

هو "إلزام شيء يستلزم شيئا فيتوصل بذلك إلى الإثبات أو يعاند فيتوصل بذلك إلى النفي. فوحقك إذا شبهت قائلا (خدها وردة) تصنع شيئا، سوى أن تلزم الخد ما تعرفه يستلزم الحمرة الصافية. فيتوصل بذلك إلى وصف الخد بها. أو هل إذا كنيت قائلا (فلان جم الرماد) تثبت شيئا غير أن تثبت لفلان كثرة الرماد المستتبعة للقرى وتوصلا بذلك إلى اتصاف فلان بالمضيافية عند سامعك، أو هل إذا استعرت قائلا (في الحمام أسد) تريد أن تبرز من هو في الحمام في معرض من سداه ولحمته شدة البطش. أو هل تسلك إذا رمت سلب ما تقدم فقلت (خدها باذنجانة سوداء) أو قلت (قدر فلان بيضاء) أو قلت (في الحمام فراشة)، مسلكا غير إلزام المعاند بدل المستلزم، ليتخذ ذريعة إلى السلب هنالك"[1].

لقد جعل السكاكي طالب الصورة البيانية يتوخى في مسلكه، المسلك الذي يتوخاه صاحب الاستدلال. وغير خاف أن ربط البيان بالادعاء والفاعلية الاستدلالية، اتجاه ستركز عليه المباحث الحجاجية المعاصرة لا سيما بيرلمان[2]. كما أن الدكتور طه عبد الرحمان في متابعته للاستعارة، بوصفها أبرز وجه بياني سينتهي إلى أن "القول الاستعاري قول حجاجي، وحجاجيته من الصنف التفاعلي"[3]، فضلا على أنه اعتبر الادعاء الأساس الحجاجي لأي وجه بياني[4].

أخيرا لقد دافع السكاكي وهو المتكلم المعتزلي عن بلاغة مقامية مقصدية، تقوم على الاستدلال، خدمة للنجاعة الإقناعية. لذلك لم يكن غريبا أن يقصي السكاكي البديع إلى الهامش ويعتبره مجرد حلية لا تستحق الرصد الممعن الطويل. يقول أبو يعقوب يوسف: "فهاهنا وجوه مخصوصة، كثيرا ما يصار إليها لقصد تحسين الكلام، فلا علينا أن نشير إلى الأعرف منها"[5].

وعلى الرغم من الاعتقاد السائد بأن السكاكي تمحل في إقحام القياس

(1) نفسه، ص 504-505.

(2) ينظر: Chaim Pereleman: l'empire rhétorique et argumentation, librairie philosophique J.Vrin 1977.

(3) طه عبد الرحمان: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، مذكور، ص 310.

(4) نفسه، الصفحات من 304 إلى 313.

(5) السكاكي: مفتاح العلوم، مذكور، ص 423.

المنطقـي داخـل البيـان، فإن الملازمة بين المعاني لا تتخـذ صبغة الضرورة الثابتة، بـل تتـم علـى صعيـد علاقة اللفظ بالمعنى في مقام معين. ومن ثم، فاللزوم البياني هنا حسب الجابري ليس لزوما منطقيا، لأن الأول "يقوم على الجوار وفي أحسن الأحوال على الترجيح، ولا علاقة له بالضرورة المنطقية"[1].

obeikandl.com

(1) محمد عابد الجابري: نقد العقل العربي (2) بنية العقل العربي، مذكور، ص 173.